لا رفع للدعم ولا خصخصة لمنشآت قطاعي الصحة والتعليم كما يُشاع

وزير المالية لـ«الاقتصادية»: بزيادة ١١٥ بالمئة عن العام الماضي تطور حجم الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٤ لتصل إلى ٣٥,٥ ألف مليار ليرة سورية

تمويل عجز الموازنة بالاقتراض عن طريق سندات الخزينة إجراء صحي

■ هني الحمدان- بارعة جمعة

من دون أي حسابات مُسبقة، وبشفافية واتزان حملا معهما الكثير من المكاشفات، التي فَرضت نفسها في عالم الأرقام والإحصائيات لما يُرسم من سياسات مالية واقتصادية من شأنها النهوض باقتصاد ما بعد الحرب، لتكون الوجهة اليوم ومن دون أي تردد وبتجاوب فعال كان اللقاء مع وزير المالية الدكتور كنان ياغي نقطة البدء في الخوض بنقاش أقل ما يمكن أن نصفه بالإيجابي والمثمر لجهة الأخذ بكل الاعتبارات المالية والاجتماعية، التي نشأت بفعل التبدلات الحاصلة في ميدان عمل الوزارة، وبما ينسجم مع حالة التراجع في مصادر رئيسية لإيرادات بلد عانى سنوات طويلة من هزات اقتصادية عنيفة محلية وعالمية، أخذت به إلى زوايا جديدة من العمل وفق مؤشرات وظروف لا تعد مثالية، بل حولت سياساتنا الاقتصادية لسياسات دفاعية عن حق المواطن بالعيش الكريم وفق الإمكانات المتاحة.

عناوين عريضة لم نستطع تجزئتها بين مهم وأهم، فاستمرار العمل والسعي لتحقيق التوازن كان الطابع الغالب على حديث الوزير كنان ياغي، انطلاقاً من عمق المسؤولية والإدراك الدقيق لحيثيات الواقع الحالي، من دون أي تهرب أو إنكار لوجود الصعوبات، التي باتت واضحة وأكثر ملامسة لمعيشة المواطن، المُتضرر الأول منها، حسب تأكيدات الوزير، لتبدو لنا الإجراءات أكثر وضوحاً ضمن صيغة تقديم التفاصيل لحيثيات كل خطوة تخطوها الوزارة، من دون إغفال لأي عثرات وقعت ضمن التفاصيل، والبحث فيما يمكن العمل على تلافيها مستقبلاً.

حوارٌ كان الفرصة لتبيان كل مايدور في هواجس مجتمع بات الأكثر انتقاداً لأي إجراء حكومي، والأكثر تطلباً لتحسين معيشته، آخذاً بالوزير ياغي لتوظيف جميع الطاقات والإمكانات المتاحة في سبيل خدمة الاقتصاد والوطن بآن معاً.

الموازنة العامة

■ كيف يتم توزيع الاعتمادات الخاصة بالموازنة العامة لمواكبة التضخم؟

■■ تشكل الموازنة العامة حجر الأساس للاقتصاد الوطني، وتوزع ضمن خمسة أبواب، أولها وأكثرها أهمية ملف الرواتب والأجور، فمن كتلة تبلغ ٣٥٥٠٠ مليار ليرة سورية، تم تخصيص ٦١٤٥ لهذه الكتلة، وضمن هدف واحد هو زيادة اعتماداتها المالية بشكل مستمر، إلى جانب النظر بمسألة النفقات التي تضم من بينها: (الدعم الاجتماعي، الرواتب والأجور، نفقات إدارية وتحويلية، والإنفاق الاستثماري، ووو) غيرها الكثير. كما يشكل التضخم ضغطاً كبيراً على عمل الوزارة بل يحملها جهوداً مضاعفة، مع الأخذ بالحسبان أن الإيرادات العامة ليست بالمرونة التي تمكنها من مواجهة ارتفاع معدلات التضخم الكبيرة والمتواصلة، وبالتالي تلبية النفقات العامة للدولة.

■ ما نسبة الزيادات والمنح الأخيرة على الرواتب والأجور؟

■■ لقد تطور حجم الموازنة العامة للدولة لتصل إلى ٣٥,٥ ألف مليار ليرة سورية، وكانت نسبة الزيادة على الرواتب والأجور الصادرة في الشهر التاسع من العام الماضي قد بلغت ١٠٠٪، شملت قرابة مليونين و٦٠٠ ألف عامل في القطاع الحكومي، ومن ثم صدرت زيادة أخرى في الشهر الثاني من العام الحالي بنسبة ٥٠٪، لتشكل بعد ذلك كتلة الرواتب والأجور حوالي مليار ليرة تقريباً، أي بما يعادل ربع الموازنة العامة للدولة اليوم، في حين كانت سابقاً تشكل ١٧٪ منها فقط. وهو ما يؤكد سعي الحكومة الدائم بالعمل على زيادة كتلة الرواتب والأجور، بالإضافة للمنح المالية التي تصدر بشكل متواتر، والتي بلغ آخرها قيمة تصل لما بين ٩٠٠ وألف مليار ليرة سورية.

وحول زيادة رواتب وأجور جديدة حالياً لم ينف أو يؤكد الوزير حصول ذلك حالياً، ، تاركاً الأمر رهن الوفر المالي المتحقق والظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد.

دراسة حكومية لتعديل تعويض طبيعة العمل وأخرى لتحسين أنظمة الحوافز وفتح السقوف للعاملين

وحالياً هناك دراسة لدى الحكومة لمراجعة قيمة التعويضات الممنوحة للعاملين في الدولة، أي متممات الراتب، بإضافة فئات جديدة ورفع قيمة التعويض هي قيد الدراسة، كما هو حال فتح السقوف للراتب.

التهرب الضريبي

■ كيف يتم التعامل مع مطالب الصناعيين في داخل وخارج سورية؟ وهل من خطوات لتهيئة المناخ للمستثمرين الراغبين في العودة؟

■■ وسط شكاوى كثيرة يقدمها الصناعيون في الداخل عن صعوبة العمل الحالية، نجد في الطرف الآخر وجود نشاط صناعي كبير وخاصة في المدن والمناطق الصناعية التي توليها الحكومة كل اهتمام. كما لتحسن المناخ الاستثماري وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم /١٨/ لعام ٢٠٢١ وتعديلاته بالقانون رقم /٢٢/ لعام ٢٠٢٣، والذي أعطى محفزات ضريبية وجمركية للمستثمرين أثراً إيجابياً القطاع الصناعي. وحالياً تتفوق الصادرات الصناعية على الصادرات الزراعية منذ عام ٢٠٢٣، إذ بلغت حصة الصادرات الصناعية ٥٥٪ من إجمالي الصادرات، في حين بلغت حصة الصادرات الزراعة ٢٢٪ وهو دليل وحجة لتطور الصناعة في الداخل، إضافة إلى تزايد عدد المنشآت الصناعية العاملة في المدن الصناعية بشكل كبير، فمثلاً ارتفع عدد المنشآت العاملة في مدينة الشيخ نجار من ٥٠ منشأة في عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ١٠٠٠ منشأة في عام ٢٠٢٤ ويمكن القياس على ذلك في باقي المدن والمناطق الصناعية. كما يؤكد الوزير ياغي على وجود رغبة لدى العديد من الصناعيين السوريين العاملين في الخارج مثل «مصر» بإعادة تأهيل منشآتهم الصناعية في سورية، وذلك خلال اللقاء الذي جمعهم به في القاهرة بداية الشهر الجاري.

■ النظام الضريبي في سورية «مستنسخ وغير صالح» ولم يعد له وجود في العالم، كما أضر بالخزينة العامة والاقتصاد، ولم يحدث إصلاح ضريبي وإنما «تصليحات».. الكثير من الخبراء أكدوا ضرورة إصلاحه.. ما الخطوات المتبعة من قبلكم في إطار تعديل القوانين؟

■ ■ فيما يتعلق بإصلاح النظام الضريبي، تتجه وزارة المالية بخطوات محددة ومترابطة نحو إصلاح النظام الضريبي من خلال تعديلات جذرية قائمة على الانتقال بشكل مدروس وموثوق إلى الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الموحدة على الدخل من خلال اعتماد منهجية واضحة ومترابطة ومتكاملة بإجراءاتها وخطة عملها على أكثر من مستوى بهدف إصلاح حقيقي للنظام الضريبي وتفعيل الدور السياساتي له وتحقيق العدالة بالتكليف والحد من التهرب الضريبي وزيادة التزام المكلفين فمن إنجاز التراكم الضريبي إلى الحد من دور العنصر البشري تدريجياً وأتمتة العمل الضريبي وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة وبناء قواعد بيانات مؤتمتة يمكن من خلالها اتخاذ قرارات علمية أكثر دقة وكفاءة بالعمل الضريبي.

كما أنجزت وزارة المالية المسودة الأولى لمشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة عن طريق لجنة فنية متخصصة، ومن المخطط أن يكون نافذاً من بداية عام ٢٠٢٥، وتم إرسال نسخة منه إلى اتحادات غرف التجارة والصناعة والسياحة والزراعة ونقابة المهن المالية والمحاسبية وجمعية المحاسبين القانونية ليبدأ نقاش هذه المسودة معهم مع نهاية هذا الشهر، وتترافق هذه الخطوة مع استلام الإدارة الضريبية بنهاية شهر حزيران الحالي للبرمجية الخاصة بالفوترة الإلكترونية والتي هي تطوير رئيسي ومدروس بدقة لمنظومة الربط الإلكترونية التي عملت عليها الإدارة الضريبية.

الجمارك وحالة الرعب

■ لا تزال الجمارك تشكل حالة رعب لدى الكثير من الفعاليات الاقتصادية وخاصة عند دخولهم المنشآت بشكل «استفزازي» على حين كان هناك مطالب بمنع دوريات الجمارك من دخول الأسواق والاكتفاء بمراقبة الحدود والطرق العامة، هل وصلنا إلى حل لهذه المعاناة؟ أو هل يمكن أن نصل إلى حل قريباً؟

■ ■ بالنسبة للجمارك وما يثار من تساؤلات حول علاقاتها مع الفعاليات التجارية والصناعية، يؤكد الوزير ياغي أنه وبالاستناد إلى القانون النافذ الذي يَسمح للجمارك بمكافحة التهريب على مساحة الوطن في الداخل والخارج يعد نشاطها قانونياً لا لبس فيه. ولضبط ذلك تقتضي التعليمات عدم دخول الدوريات الجمركية لأي مكان (منشأة – مستودع – محل.....) دون أمر تحر صادر عن مدير الجمارك أو آمر الضابطة أو المفوض بذلك، وعدم السماح للدوريات بدخول أي منشأة دون وجود مندوب ممثل عن الجهة التابعة لها كغرف الصناعة والتجارة أو النقابات.

ولتطوير وضبط العمل قامت مديرية الجمارك بالعديد من الإجراءات التقنية التي تهدف إلى زيادة دقة الإجراءات والحد من الأخطاء والتجاوزات، وقد شملت هذه الإجراءات تنظيم ومراقبة البيانات الجمركية من حيث المستندات والنوع والقيمة. وأتمتة عمل مستودعات البضائع المحجوزة، وتطوير نظام الإدخال المؤقت للسيارات وغيرها.

كما تعمل الإدارة بشكل مستمر على تدريب وتأهيل العاملين لديها وزيادة التواصل مع التجار والصناعيين والمواطنين للتدقيق في حالات الخلل والفساد التي قد تظهر، كما تم التشدد في العقوبات المفروضة بحق العناصر غير المنضبطة والمقصرة وتأمين بدائل لهم وفرض العقوبة المناسبة بحقهم حيث تم فرض عقوبات مختلفة بحق عناصر الجمارك بدء من العقوبات الخفيفة (إذ تم فرض أكثر من ١٢٠ عقوبة خفيفة خلال الفترة الماضية إضافة إلى ٧٦ حالة كف يد عن العمل). كما انعكست هذه الإجراءات على العمل الجمركي من خلال تضاعف الإيرادات الجمركية التي ارتفعت من ٣٦٢ مليار ليرة سورية في العام ٢٠٢٠ إلى ٢٦٠٠ مليار في العام ٢٠٢٣.

١٢٠ عقوبة لكوادر في الجمارك وكف يد ٧٦ موظفاً عن العمل

اقتصاد الظل

■ الجميع يؤيد فكرة تنظيمه وإخضاعه لمبدأ الضريبة.. هل من قرارات جديدة تنظم عمله وتجعل منه مورد للخزينة العامة؟

■ ■ يتمثل اقتصاد الظل أو الموازي بالأنشطة الاقتصادية المُنتجة التي تمارس دون اطلاع ورقابة الأجهزة الحكومة المعنية، وهي مخفية بشكل مقصود عن السلطات العامة (من أجل تفادي دفع الضرائب مثلا أو دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي أو الالتفاف حول معايير أو متطلبات معينة). ويشكل اقتصاد الظل في سورية حجماً كبيراً وهو ناتج بجزء كبير منه عن الحرب الإرهابية على سورية، ويجب العمل على تقليل حجمه لأسباب اقتصادية واجتماعية أهمها تحقيق العدالة في المنافسة في الاقتصاد وتعزيز الاستثمار، وفرض الرقابة الحكومية على منتجاته وخاصة الرقابة الصحية والطبية التي تمس معايير السلامة العامة في المجتمع.

هي مسألة مهمة، لناحية إعادة النظر بالإطار التشريعي الناظم لممارسة الأعمال في سورية، من ناحية سهولة الترخيص والوصول للتمويل وتأمين حوامل الطاقة والعمالة وغيرها. إضافة إلى منح محفزات ضريبية ومالية لترخيصها أولاً، كما تعمل بعض الدول على اتباع الحلول الرقمية لمعالجة اقتصاد الظل من خلال تطبيق أنظمة الدفع والفوترة الالكترونية. وحالياً يوجد برنامج حكومي لتنظيم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر يهدف إلى تطوير بيئة الأعمال الخاصة بهذا القطاع والذي يُعد مدخلاً مهماً لمعالجة اقتصاد الظل في سورية.

تقديم الخدمات

■ هل من إلغاء لقرار الحوافز الذي بات يمثل أهمية كبرى بالنسبة للعاملين في القطاع العام؟

■■ كل ذلك لا يلغي مبدأ العمل بالحوافز أيضاً، الذي لم تنته الجهات المعنية من إعادة دراسته والبحث بطرق تطبيقه، لكون تحسين مستوى المعيشة هو من الأهداف الرئيسية للحكومة. وإن تحسين مستوى المعيشة يتجاوز موضوع تحسين الرواتب والأجور لتضاف إليه قيمة الدعم الاجتماعي المقدم، والإنفاق على تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة عبر رصدها الاعتمادات المالية اللازمة (صحة – تعليم – تربية – نقل....) فمثلاً تم رصد ٣٠٠٠ مليار ليرة في موازنة العام ٢٠٢٤ للقطاع الصحي فقط، نافياً وجود أي خطة لرفع الدعم عن القطاع الصحي كما يشاع، إذ تشكل الصحة العامة أولوية إلى جانب التربية والتعليم أيضاً، أسوة بالخبز، الذي يعاني هدراً كبيراً لإبقائه ضمن السعر الحالي لكون السعر المنخفض يشجع على الهدر والاستخدامات الخاطئة وتحويله علفاً للمواشي دون الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي تعترض الحكومة لتأمين القمح، مقابل إمكانية تقديمه بسعر يناسب المواطن ويخفف الهدر منه، أو إيجاد طرق وآليات أفضل لإيصال هذا الدعم لمستحقيه.

مفهوم الهدر لم يقتصر على الأفران، بل يمتد للقطاع الصحي، ما يجعل من فكرة توفير الخدمات الصحية للشرائح الهشة في المجتمع أفضل من تقديمها للجميع بغض النظر عن المستوى المادي للمواطن وهذا ليس بالعدالة بشيء. كما أن تحسين إيرادات المشافي سيحسن نوعية وجودة الخدمات في المشافي العامة إضافة إلى تحسين مستوى دخلها وكوادرها بشكل أفضل.

والسؤال اليوم.. لم لا نسعى لتحقيق التوازن المالي للوحدات الصحية من خلال إعادة النظر بأجور الخدمات الصحية المقدمة وتقسيمها لشرائح تتناسب والإمكانات المالية لطالب الخدمة الصحية (مجاني– بالكلفة– مأجور وبربح بسيط)؟ الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على هذه الوحدات وخدماتها المقدمة.

تمويل العجز

■ ما توصيفك للوضع المالي اليوم؟ وهل سيستمر تمويل العجز بالعجز؟

■■ نعم الواقع يفرض الكثير من الأمور التي نتجت

تحسين الإيرادات العامة يتم بثلاثة اتجاهات.. استثمار أملاك الدولة.. تحسين العائدات من الضرائب والرسوم.. زيادة الفوائض الاقتصادية